الفصل العاشر

النظرة الأمريكية للإصلاحات السياسية في إفريقيا

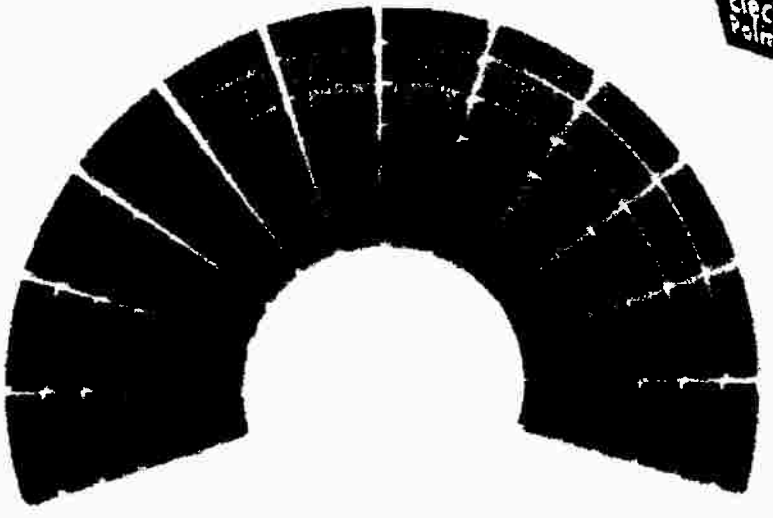

Opposition	Majorité Présidentielle
31	52

©copyright 2004 : Election-politique.com

نتائج الانتخابات الرئاسية في بنين (www.election-politique.com)

تمهيد:

يتجاذب في الولايات المتحدة الأمريكية (USA) طرفي نقيض حول الإصلاحات السياسية في القارة الإفريقية، فهناك **الآفرو متفائلون**، وهناك أيضا **الآفرو متشائمون**، فالمجموعة الأولى تعتقد بأن إفريقيا قد حققت مؤشرات ايجابية في الديمقراطية (Démocratie) والإصلاح الاقتصادي وأنها فعلا دخلت عصر نهضة حقيقية. أما الفئة الثانية فترى بأن القطاع الحديث أخذ في الانحلال ليحل محله مجتمع استولى عليه تدريجيا الإفقار الذي تسبب في بروز ظواهر عديدة كالإجرام والعنف (Violence) وزعماء الحرب، الذين لايهمهم سوى استعاضة الـــدولـــة - الأمـــــة (Etat-Nation)، وهي النظرة التي اعتمدها أصحاب نظريات الفوضى.

وبذلك يمكن إجمال السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية في عدة توجهات رئيسية من أهمها التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لرعاية مصالحها، طرح قضايا معينة ووضعها على أجندة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة وعلى رأسها الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة الدولية، العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب (Le terrorisme) من وجهة النظر الأمريكية، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، ولكن في على شرط واقف يتمثل في المشروطية الاقتصادية والسياسية وفق النمط الغربي للتنمية على الدول الإفريقية.[1]

---

[1] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، http/albayan-magazine.com

ومهما يكن، فإن القول بأن أهداف المبادرات الأمريكية لإصلاح القارة الإفريقية لم تحقق نجاحا قول مجاف للحقيقة، فهناك مؤشرات ايجابية في الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie)، والسر في ذلك يكمن في أن عددا من أهم دول القارة (جنوب إفريقيا مثلا) تبنت هذه الإصلاحات والتوجهات وخاصة المتعلق منها بالديمقراطية (Démocratie) والتجارة الحرة، بقناعات ذاتية، واجتهدت في الترويج لها، بحيث اكتسبت هذه الأفكار مشروعية إفريقية وطنية.

ولعل المفارقة هي أن الأنظمة التي تبنت الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والإقليمي في إفريقيا بالتنسيق مع أمريكا والدول المانحة الأخرى هي أنظمة تتمتع بشرعية ديمقراطية (وثورية أحيانا في جنوب إفريقيا وأثيوبيا) وتتمتع باستقلال كبير في قرارها (وقوف الأفارقة إلى جانب ليبيا في معركتها ضد الحصار قياسا بالتخاذل العربي)، أي أن تلك الحكومات كانت تتحرك إلى حد كبير من قناعات ذاتية وحرص مصالح شعوبها ومصالح القارة، وإن التقت توجهاتها مرحليا مع الرؤية الأمريكية.[1]

---

[1] عبد الوهاب الأفندي، الإصلاح الأمريكي بإفريقيا، الشروق اليومي، صحيفة جزائرية، العدد1015، 4 مارس 2004.

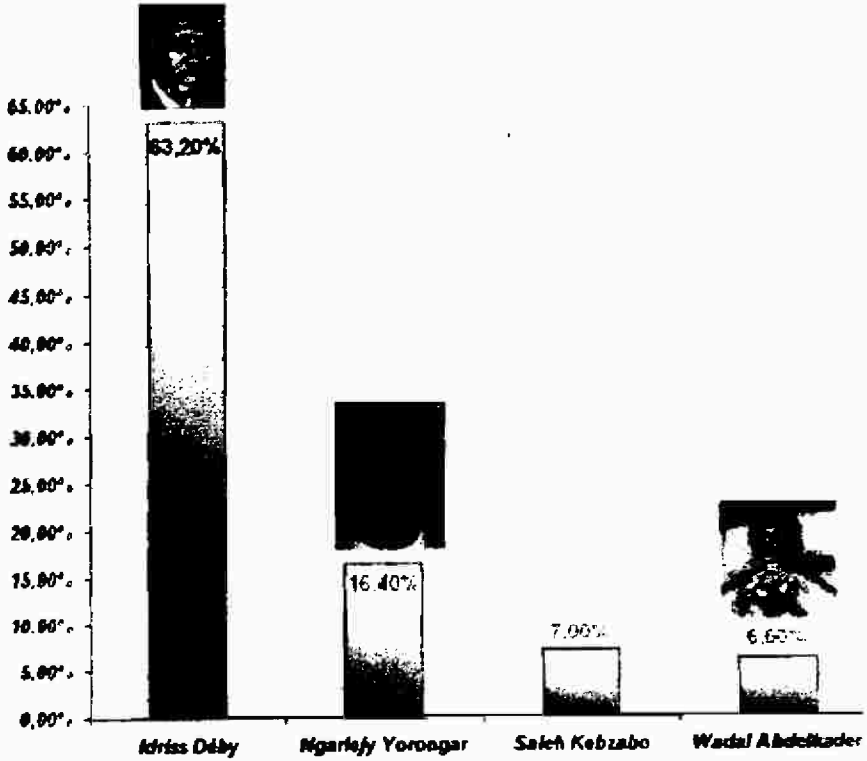

الانتخابات الرئاسية في تشاد (www.election-politique.com)

المبحث الأول

دعاة النظرة التفاؤلية

يرى أصحاب وجهة النظرة التفاؤلية بأن العقود الأربعة منذ الاستقلال (Indépendance)، وحتى وقتنا الراهن قد سيطر عليها الحزب والتسيير المركزي للاقتصاد من طرف الدولة في **إفريقيا**، وأن بوادر الديمقراطية (Démocratie) والتداول **على الحكم**، والإصلاحات الاقتصادية لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة.

ويضيف **الآفرو متفائلين**، أن كل البلدان الإفريقية، التي لاتوجد في حالة حرب، تقوم بتنظيم انتخابات تعددية، وبالتالي، سيطرت المثل الديمقراطية (Démocratie) على الحجة الفكرية في **إفريقيا**. كما سيطر اقتصاد السوق على الحياة الاقتصادية، وأصبحت الميزانيات أكثر توازنا، وصارت أسعار الصرف تستجيب لحقائق السوق بشكل أفضل، ودخلت المؤسسات شبه العمومية والحكومية في معدلات النمو، والأهم من ذلك، في وجهة النظر هذه، هو تقلص عدد البلدان التي تعرضت لأسوأ أشكال القمع والتسلط وتحسن واضح في **حقوق الإنسان** (Droit de l'homme).

واقع الحال اليوم، يحتاج إلى إعادة نظر بالطبع، حيث يبدو اليوم المشروع الأمريكي متقدم كثيرا، فمن جهة تم تعزيز الاستقرار في **أثيوبيا** و**أوغندا** وإلى درجة أقل **كينيا**، كما تم احتواء الأوضاع في رواندا وبوروندي، وفي **تنزانيا** و**كينيا** تقدمت الديمقراطية (Démocratie) وتمت أخيرا الإطاحة

بالرئيس **دانيال آراب موي** بعد أن فشلت المحاولات الأمريكية السابقة في إسقاطه.

صحيح حدثت انقلابات في **غينيا بيساو** سنة (2003م)، وفي **ساو تومه وبرنسيب** في يوليو سنة (2003م)، إلى المحاولتين الانقلابيتين في **موريتانيا** و **بوركينا فاسو** في أكتوبر سنة (2003م)، إلى إطاحة حركة التمرد السيد/**شارل تايلور** في ليبيريا في سبتمبر سنة (2003م)، إلى الاضطرابات السياسية في **السنغال** سنة (2003م)، إلى حالة الفوضى التي عرفها **ساحل العاج** (كوت ديفوار)، ومع كل ذلك فإن هناك خطوات جادة قد تم اجتيازها، وأن ما حدث هو نتيجة حتمية للتحول الديمقراطي، وبالتالي، لاخوف على إفريقيا من عواصف الديمقراطية (Démocratie)، ذلك أن تحقيق التنمية والاستقرار، وإقرار الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، يستلزم فترة من الزمن، وتدرج في التغييرات.

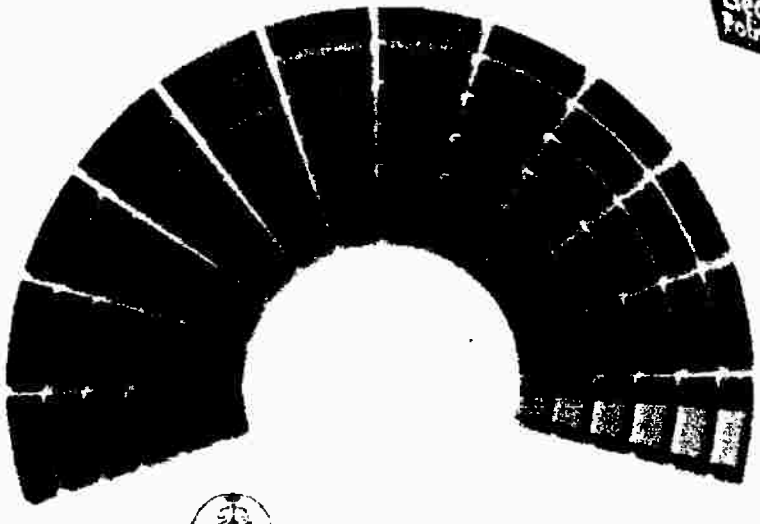

RDPC
22 149

UDC 5 | UPC 3 | UNDP 1

© Copyright 2005 : Election-Politique.com

الأحزاب السياسية في الكاميرون (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

دعاة النظرة التشاؤمية

خلافا لوجهة نظر المتفائلين، هناك نظرة المتشائمين وهي مغايرة تماما للوجهة الأولى، وللتدليل على صحة رؤيتهم يستعرضون ثلاثة بلدان، فقط، استطاعت تأسيس دمقراطيتها بحيث جرى بها أكثر من انتخاب من أجل تغيير النظام، وهناك قلة من الدول الإفريقية التي نجحت في تكريس دمقراطيات بينما أخرى فشلت. ولا يزال الجزء الأكبر من الأفارقة يسير وفق رؤى ورثة الحزب الواحد رغم الانتخابات، التي هي في الغالب صورية، لأن هؤلاء الورثة لايقبلون بالإصلاحات إلا على مضض حتى يتمكنوا من الاستفادة من الموارد الدولية والمصالح الخاصة (Services speciaux).

وبناء على هذه المعطيات يرى المتشائمون أن:

- النتائج سلبية،
- برامج صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) والبنك العالمي لم تحقق أهدافها،
- النمو الاقتصادي لم يتمكن من تجاوز النمو الدمغرافي (La croissance démographique)،
- نتائج التقشف وخفض قيمة العملة ترتبت عليها المزيد من البطالة وتراجع التربية والصحة.

ويضيف المتشائمون أن الديمقراطية (Démocratie) التي يراهن عليها البعض، لم تصب إلا الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية المترافقة مع حروب خارجية شاذة باتت تشكل حاليا تشابكا معقدا يصعب تفكيكه. وكمثال حي على ذلك أن الكونغو كينشاسا قد احتيحت من جيرانها أكثر من مرة وانقسمت على نفسها بين مختلف الفصائل السياسية المدعومة هي بدورها من قوى خارجية.[1]

وفي الإجمال، فإن الدول الإفريقية تصاب أكثر فأكثر بالضعف، بسبب **صندوق النقد الدولي** (Fonds monétaire international) من جهة وبسبب الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى. تلك هي أيضا فكرة (**فرانس أفريكا**) لصاحبها **ليوبولد سيدار سنغور**، الذي كان يأمل في أمر آخر، هو (**الورأفريكا**) ذات الشراكة المتكافئة، وهذا ما لم تفهمه آنذاك فرنسا، وهكذا فإن زعزعة الاستقرار في الدول الإفريقية تندرج في سياق منطق النظام العالمي الذي يفرغ بذاته الشأن العام من محتواه.

[1] rédateurs. Politique des puissance en afrique central. Fayard, Paris 2002

خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

المبحث الثالث

دعاة رؤية الآفرو واقعيين

إلى جانب وجهة النظرة التفاؤلية وأنصار النظرة التشاؤمية هناك تحليل للأفرو واقعيين. والرأيان السابقان يحوزان على السواء جزءا من الحقيقة، فلا ينكر أحد ما حققته إفريقيا من تقدم لكنها أخفقت في مجالات أخرى، وبالتالي، فإن القارة الإفريقية ليست في حالة فضوية وأيضا ليست في حالة انحطاط أو فوضوية (Anarchisme)، وتعيش إفريقيا حاليا مرحلة انتقالية من مرحلة الإرث الاستعماري الذي ميزته الاحتكارات السياسية الاقتصادية التي تعيشها القارة تتمثل في التحول من الاستبداد (Despotique) إلى الديمقراطية (Démocratie)، ومن اقتصاد اللامركزية إلى اقتصاد السوق. ولكل بلد إفريقي خصوصيته التي تختلف عن غيره من البلدان الإفريقية.

- ينطلق تحليل **الآفرو واقعيين**، من أن البلدان الإفريقية قد كان لها مباشرة بعد استقلالها نظم عسكرية أو مدنية، كانت تزعم أنها إما رأسمالية وإما اشتراكية، وقد تبنت كلها فكرة الأحادية الحزبية والاقتصاد المركزي الذي تسيره الدولة. و في كل هذه البلدان كانت نخب هذه النظم تتكون من كبار المسئولين في الحكومة والجيش والحزب الواحد ومن النقابات والطلبة.

وكان وقتها السلطة ترتكز على **أقلية عرقية** أو **جماعة مصالح** كانت تستخدم القوة للبقاء في الحكم. وكان القطاع الخاص والفلاحون والفقراء وكل الذين لاينتمون إلى النخبة أو الذين لهم تعليم حديث، من أكبر الخاسرين في هذا

النظام. وقد كان الحكم يستفيد من مساعدات كبيرة لصالح النخب، بينما كانت نفس أسعار الصرف أكثر ضررا بالنسبة إلى المصدرين والمنتجين والزراعيين، وكانت الصناديق الموجهة للحفاظ على الاستقرار تفرض الرسوم على الفلاحين، والمؤسسات الحكومية تحتكر الاستثمار ولا تنتج إلا القليل.

إذن، بالكاد كل الدول الإفريقية تعرف الحالة المذكورة سابقا. وكان كل شاب بإمكانه دخول هذه الحلقة بواسطة هذه الارتباطات، فكان يستفيد من الدعم في دراسته، وأثناء تخرجه كان يحصل على منصب عمل إن في الحكومة أو في الحزب أو في الجيش وإما في الجامعة، وكانت الحالة على أحسن ما يرام. إلا أن السبب الوحيد الذي قلب المعطيات في البلدان الإفريقية الواقعة أسفل الصحراء هو الأزمة الاقتصادية التي وقعت بدون مقدمات، وذلك في منتصف السبعينيات أثناء انهيار الأسعار عند التصدير والمنتوجات الأولية بدءا بالكاد حتى النحاس، وغني عن البيان عبء المديونية بكل تداعياتها.

وفي هذه الفترة شهد سعر النفط في هذه الفترة ارتفاعا محسوسا ترتب عليه تمو في مدا خيل النفط من الدولارات، وسارعت البنوك الأمريكية الكبرى وغيرها من البنوك الأخرى إلى وضع هذه الأموال لدى الحكومات الإفريقية التي عجزت عن سداد ديونها.

المبحث الرابع

الإصلاحات الاقتصادية السياسية في إفريقيا

بات مؤكدا أن انهيار الأسعار وعبء المديونية والانحسار البنيوي للإعلانات الأجنبية لصالح التنمية، مؤشرات سلبية من شأنها أن تودي إلى ضرورة الإعانات الأجنبية للحفاظ على النظام كما يرى الآفرو واقعيون.

أثناء ذلك، أفلست مدينة نيويورك وشركة كريزلر الكبرى لأن مدا خيلها كانت أضعف بكثير من المصاريف، لكن دائني كريزلر ومدينة نيويورك لم يريدوا لهما الوقوع في حالة عطل ووافقوا على إجراء إصلاحات مالية لهما مقابل إعانة يقدمها الدائنون، وهو ما حدث بالنسبة للبلدان الإفريقية. وكان ينبغي في مرحلة أولية الشروع في الإصلاحات لوقف النزيف وتحقيق استقرار الموازنة المالية، وأيضا كان لابد من وضع حد للإنفاق أكثر من المداخيل وذلك من أجل ضمان اقتصاد أكثر ثباتا.

والجدير بالذكر، ومع التسليم بأن هدف الإصلاحات الأولى كان اقتصاديا وماليا، إلا أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أهمية الآثار السلبية التي ترتبت على تطبيقها. وبالفعل فقد أدى وقف الإعانات المالية، أي تخفيض القيمة ووقف الحصص النسبية وصناديق الطوارئ، بالإضافة إلى تدهور حالة قطاعي التربية والصحة، زيادة عن الجور، إلى تقويض وتخريب أركان الحكم والاحتكارات السياسية والاقتصادية.

وقد اتجهت حكومات الدول الإفريقية، بفعل سوء حالة اقتصادياتها باستمرار، أن اختارت موقف دفاعي أكثر، خاصة أنها كانت تتعرض إلى رياح الديمقراطية (Démocratie) عند نهاية الثمانينيات ونهاية الحرب الباردة (la guerre froide). أما الغالبية الكبيرة من النخبة التقليدية التي عانت كثيرا، والطلبة وفي كثير من الأحوال النقابات، فلقد اختارت المعارضة. أما نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) المتماسك فقد اختار في حالة دفاعية ليس لأسباب خارجية فحسب، وإنما لأسباب داخلية أيضا. أما أولئك الذين كان يفترض فور إجراء الإصلاحات، مثل أحزاب المعارضة والقطاع الخاص والفلاحون والمسيرون الجدد من خريجي كبرى المدارس الأجنبية، فلم يكونوا على مستوى كبير من التنظيم ولا من الاستعداد ولا حتى من القدرة الكافية للوصول إلى الحكم، بل كانوا ولا يزالون داخل رواق السلطة، ولكن ليسوا في الحكم.

ويذهب المراقبون إلى أن السلسلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لم تساعد إطلاقا على تحقيق الديمقراطية (Démocratie). وقد تطلب الأمر أكثر من انتخاب من أجل إحداث تغير هام في الحكم كما حدث مثلا في جزيرة موريس التي عرفت أكثر من انتخاب واحد، وقد تغير هذا أكثر من مرة. ونفس الحال ما وقع في بنين وبوتسوانا. ولا تزال الدول الأخرى دولا استبدادية يغلب عليها الفشل باستمرار مثل **الصومال أو سيراليون**.

وقد عرفت الأغلبية الساحقة، بالكاد ثلاثة وعشرين دولة، الانتخابات دون وقوع أي تغيير في الحكم أو تحويله، عشرة بلدان فقط عرفت أربعة

تحولات في السلطة. فسيراليون عرفت انتخابات واحدة تم فيها نقل السلطة، ونفس الشيء بالنسبة إلى ليبيريا. ومع ذلك فإن الديمقراطية (Démocratie) لم يتم تأسيسها بعد.

ويطلق هذا الصنف من الانتخابات بدون نقل الحكم أو الانتخابات مع نقل واحد للحكم مايسميه بعض الملاحظين- وإذا توخينا الدقة- الأكاديميون **الاصطلاحيون الناقصون**، ويسميه آخرون **الاستبداديون الانتقاليون**، وهذا النموذج إفريقي محض في مثل هذه المرحلة الانتقالية. إنها ليست ديمقراطيات تلك المتعارف عليها وإنما هي مرحلة مابين المستبدين القدامى والديمقراطية (Démocratie) الحقيقية. وفي مواجهة القوى الداخلية والخارجية، يفضل **المستبدون الانتقاليون**، البقاء في وضعية دفاعية وهم عندما يمارسون بعض الإصلاحات الهيكلية فإن مراميهم البعيدة في ذلك هي من أجل الحصول على مساعدات هامة من الخارج. وفي كثير من الأحوال، فإن اللعبة بين الإصلاح والاستقرار هي بكل الأداءات عبارة عن تلاعب وحكم سيء. والنتيجة الحتمية لهذه الحلقة المفرغة تعميش غالبية السكان في العديد من الدول الإفريقية وإلى الإحرام والعنف (Violence) والنزاعات.[1]

---

[1] أنظر مؤلفنا النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2005، مصر.

المبحث الخامس

تحديات الحكم الراشد والتعديل الهيكلي

مما لاشك فيه أنه في عهد الاستبداديون (Les despotiques) الانتقاليون تم تحقيق وإنجاز الكثير من الخطوات الايجابية، إلا من الأهمية بمكان دعم هذا البرنامج وتشجيعه بكل صبر ولكن ضمن سقف زمني محدود. فلابد من رفع موارد صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) والبنك العالمي، كما يجب دعم شروط **حكم راشد** يتعين أن يشغل مركزا محوريا، حكم، حكم راشد يتعين أن تدرج فيه كذلك اللامركزية والخوصصة وتحسين نظم الاستثمار ومكافحة الفساد والرشوة.

إضافة إلى ما تقدم، يجب مضاعفة تحويل البرامج المعروفة ببرامج الدمقراطية (Démocratie)، أي دعم الانتخابات الثقافية والمجتمع المدني (Société civile) وإصلاح القضاء. كما يجب دعم برامج التكوين المدني-العسكري، لأنه ببساطة إذا لم يكن هناك إصلاح عسكري وعلاقات مدنية وعسكرية مثلى، فإنه سيكون أمام أي دولة افريقية درب شاق عليها أن تقطعه حتى تنتقل إلى الدمقراطية (Démocratie). لذا من الأهمية بمكان التنسيق مع ما اصطلح عليهم **بالاصلاحيون الناقصون**.

ولا ينكر أحد التحسينات النسبية التي برزت من خلال الارتفاع النسبي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي خلافا لما كانت عليه الحال في فترة الثمانينيات، كذلك نلاحظ أن الخط البياني لإجراء الإصلاحات

الاقتصادية يتجاوز الآن (30) دولة، وهو مؤشر ايجابي، يتمثل في تحرير إجراءات وقوانين التجارة والاستثمار، استقرار سوق العملات الأجنبية، إلغاء الدعم، تخفيض التعريفات، خصخصة المشروعات الحكومية، وترشيد معدلات تبادل العملات، رغم أن هناك عوائق وتجاوزات من بعض الدول مثل إرهاب المعارضة، وتجدد أعمال العنف (Violence) نتيجة لذلك.

والجدير بالملاحظة، أن الشركات المتعددة الجنسية تتدخل، على أساس قواعد نظام **العولمة** (mondialisation) **الاقتصادية**، في شئون الدوائر الرسمية الإفريقية قد ولد خلطا فادحا بين القانون العام والقانون الخاص. ففي الواقع أن الأمور الرسمية لاتدار وفقا للقوانين العامة للإدارة الرسمية وإنما وفق القواعد القانونية للحق الخاص. فمعظم رؤساء الدول الإفريقية لايفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة وإنما يتصرفون كرؤساء مجالس إدارة. فإدارة قطاعات النفط أوالذهب أو الماس وبيع المحاصيل الزراعية والموارد الطبيعية (المعادن والخشب) تفضي إلى تصرفات عشائرية وحتى إلى الولاءات الإقطاعية، من توقيع عقود استثمار المواد الأولية (Les matiéres premiéres) (عمولات) إلى توزيع القيمة المضافة المرتفعة جدا المحصلة لدى البيع إلى السوق العالمية.

المبحث السادس

الوقاية من النزاعات وحفظ السلم

لعل أخطر الحواجز والعراقيل التي تقف عثرة أمام التحول نحو الديمقراطية (Démocratie) هو الحد من النزعة المتنامية إلى استعمال العنف (Violence) لمعالجة النزاعات الافريقية (Les conflis africains) التي هي بكل المقاييس نتاج الحكم الفاسد، وبالتالي، يتعين تكريس المزيد من الجهد والطاقة والموارد المتاحة من أجل ضمان الوقاية واستتباب السلم والحفاظ عليه، وذلك لن يتم إلا بفضل تعاون متنامي مع الزعماء الإقليميين الأفارقة أولا، ثم مع حلفاء القارة الإفريقية من أجل احتواء النزاعات القبلية والدينية وإنهائها داخل الدولة المعنية ووقاية دول أخرى من انتقال العدوى إليها أو منعها من محاولة استغلال الأوضاع.

ومن جهة أخرى، فإنه يجب دعم المنظمات القارية والإقليمية بشكل مكثف مثل **الاتحاد الإفريقي** (U.A) ، بفضل برامج المساعدة العسكرية والتكوين ومبادرات الوقاية من النزاعات. والتنسيق بوضع برامج ثنائية في مجال المساعدة العسكرية والتكوين في مجال حفظ السلام مع أهم البلدان التي تحتل الصدارة في الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie) مثل : **جنوب إفريقيا** و **نيجيريا** و**كينيا** و **غانا** وبلدان المغرب العربي.

و لم يسبق أبدا أن كان في هذه القارة هذا القدر من **المعارك** ، ومن حالات الفوضى، من نهب الاقتصاد والثروة الباطنية. فالمنافع المتراكمة خلال

السنوات الخمس عشرة (15) الأخيرة هائلة بل لامثيل لها. فخفض المساهمات الرسمية في التنمية من شأنه أن يفتح شهية الشركات الكبرى على هذه الدول. بحيث أن الدول الأوروبية، وفي الكثير من حالات اهتزاز الأنظمة، تجد نفسها في حالة اختلال أو حتى متجاوزة بالنسبة إلى تطور الأحداث. وهي إذن تحاول دائما بعد وقوع الحدث أن تمسك بمجددا بزمام الأمور وخصوصا عبر تطبيق الطريقة المعهودة أي إجراء المصالحات الوطنية.

ومن ناحية أخرى، تعمل **الولايات المتحدة** على الصعيد الأمني والعسكري إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب. كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة، في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق أهدافها.

- وفي هذا السياق، بادرت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات استنادا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك تركيز الولايات المتحدة على قضايا الإسلام السياسي في القارة وخاصة بعد تفجير سفارتها في كينيا وتنزانيا.[1]

---

[1] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الافريقية، (صحيفة البيان الإماراتية). نقلا عن حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الافريقية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي 1998).

المبحث السابع

الآفـــات الدوليـــة

نتيجة الحكم الفاسد الذي يسود بعض دول القارة الإفريقية تتواصل حالة عدم الاستقرار، والتربة الخصبة للاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية والإرهاب، مما سيحتم مواجهة هذه الآفات لنتائجها السلبية الهدامة، وذلك بواسطة تكثيف المساعدة في اتجاه البرامج والبلدان المعنية وتنسيق أفضل مع الحلفاء والمؤسسات الدولية والدول الإفريقية، أي أنه من الممكن تحقيق عنصر أساسي لوضع إستراتيجية لمكافحة الآفات الدولية عابرة القارات بفضل تطوير الاستعلامات وتحسين مستوى التنسيق.

ومما لاشك فيه أن إستراتيجية مكافحة هذه الآفات الدولية تتطلب أموالا طائلة وفواصل زمنية كبيرة وتعبئة أصحاب القرار وجهد غير عادي لدى المتعاملين، من أجل تقديم إعانة متنامية لهذا البرنامج أو ذاك. بمعنى طريقة الحكم والتقويم الهيكلي والوقاية من النزاعات والتدخل من أجل استرجاع السلم والحفاظ عليه ومكافحة الآفات عبر الوطنية، وهي مقدمات قد تمهد الطريق أمام تقدم حقيقي نحو الديمقراطية (Démocratie) والنمو الاقتصادي والاستقرار الجهوي.

إن تحديات الآفات الدولية على القارة الإفريقية، بلاشك، تتجاوز قدرات وامكانيات إفريقيا، مما يتطلب مساعدتها لمواجهة هذه الآفات، لأن

القدرات المالية لإفريقيا، وكذا القدرة السياسية تفوق الإمكانات الإفريقية المتاحة، رغم أنها تحديات استعجاليه بكل المقاييس.

إن القضاء على الآفات الدولية عابرة القارات يتطلب تظافر جهود الجميع على أساس شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية مثل حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Droit de l'homme)، مكافحة الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة (Le Souverainete) وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

كما أن مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي (UA) يمكن أن يلعب دورا أساسيا في منع نشوب الصراعات في القارة الإفريقية من خلال مشاركته في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تساعد الأفارقة في مواجهة هذه التحديات التي لها أخطار على الأمن العالمي كالصراع في الكونغو الذي وصف بأنه من أحد أكثر الصراعات خطورة في العالم.

المبحث الثامن

برنامج الولايات المتحدة من أجل حفظ السلم

يطلق على هذا البرنامج المبادرة من أجل **إفريقيا والرد على الأزمات**. ويتعلق الأمر ببرنامج تكويني. ولا وجود لأي قوة افريقية في أي مكان قـــادرة على التدخل من أجل حفظ السلام وذلك في عدة بلدان افريقية منها السنغال. وقد أتيحت الحرية لمنظمـــة الوحـــدة الافريقيـــة (Organisation de l'unité africaine) قبل أن تتحول إلى اتحاد **والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**[1]

---

[1] المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: تسعى هذه المنظمة إلى تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في غرب إفريقيا.

وفي سنة 1075، تم تأسيس هذه المجموعة الاقتصادية بموجب معاهدة لاغوس، وفي سنة 1977 أصبحت سارية المفعول. الدول المؤسسة هي البنين، بوركينا، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون و الطوغو. وتتولى إدارة هذه المؤسسة أمانة توجد في لاغوس بنيجيريا. ويهدف تأسيس هذا الاتحاد الإقليمي إلى تحرير المبادلات بإزالة العراقيل التي تعيق حرية حركة السلع والخدمات (الحقوق الجمركية، الحصص النسبية وغيرها من التدابير الأخرى التي لها نفس الأثر) وحركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، لقد عملت هذه المنظمة بشكل فعال على تحسين نوعية شبكة الاتصالات والنقل ما بين مختلف المناطق. إلا أن بعض البلدان تتأخر في تطبيق هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني وفي دفع مساهمتها في صندوق المجموعة. وفضلا عن التعاون الاقتصادي، فإن معاهدة تأسيس المجموعة (cedeao) تتضمن أحكاما تتعلق بالدفاع والمن المشترك لأعضائها، وزيادة على وجود معاهدات اللاعدوان بين الأعضاء، فقد تزود هذا الاتحاد بقوة مسلحة إقليمية هي (ecomog). لقد كان دور المجموعة في غاية الأهمية خلال التسعينيات. وفي إطار عمليات حفظ السلم التي تشرف عليها منظمة الامم المتحدة، تم استعمال هذه القوة العسكرية كقوة لحفظ السلام في الحرب المدنية التي مزقت ليبيريا. لقد سمحت الجهود التي بذلتها المجموعة عن طريق قوات (ecomog) من أجل فرض وقف إطلاق النار والمساعدة على تشكيل حكومة تعترف بها كافة الفصائل الليبيرية من خلال التوصل إلى توقيع معاهدة سلم وتشكيل حكومة انتقالية امتلت سدة الحكم في سنة 1994.

أو أي منظمة افريقية أخرى استخدام هذه القوات وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للقارة الإفريقية.

أما فرنسا، فلقد اعتمدت تحت اسم برنامجها روكان (rocan) صيغة تخزين العتاد العسكري في بعض البلدان الإفريقية التي تتميز بتراعاتها المتحركة باستعماله في حال وقوع مثل هذه الأزمات أيا كان شكلها عرقية أو حدودية أو اقتصادية. ولتحقيق ذلك تقوم بمناورات عسكرية واسعة بين حين وآخر، مع عدة بلدان. **أما بريطانيا** فتعتمد صيغة مختلفة عن فرنسا وهي اقتصارها على التكوين في البلدان الناطقة باللغة الانجليزية مثل **غانا**.

وحاليا انتهى الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون والأفارقة الذين يشاركون في هذه البرامج المختلفة، كبديل عن العمل كل على حدة وفي عزلة تامة دون تنسيق، وبالتالي، يكون من الأفضل ومن المفيد للجميع تنسيق هذه البرامج والعمل سويا من أجل رفع مستوى القدرات بشكل يسمح للبلدان بمواجهة الحالات الطارئة مثل حالة سيراليون، فمن شأن التكوين المشترك ذي المستوى العالي، أن يسمح بالتحرك بسهولة أكبر وأيضا في انسجام، خاصة استعمال وسائل الاتصال المتطورة.

المطلب الأول

تعاون المؤسسات الجهوية والقارية

وهناك طموح في تعاون أوثق، مع بعض المؤسسات الجهوية والقارية مثل : الاتحاد الإفريقي (UA) وقد قام هذا الأخير بوضع آلية للوقاية من النزاعات وتكوين وحدات حفظ السلام، كما أن من شأن مبادرة النيباد (nepad) التي أطلقت من قادة الدول الإفريقية، وبالمساهمة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن تعزز المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

كما أنه لاينكر أحد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه جماعات حقوق الإنسان (Droit de l'homme) والمنظمات غير الحكومية من خلال ممارسة الضغط على الحكومات بهدف محاولة حل مشكلات الانقسامات والتفاوتات العرقية بالوسائل السياسية السلمية، فضلا عن الدور الهام الذي يمكن أن يمارسه رجال الأعمال من خلال قراراتهم الاستثمارية في مناطق وأقاليم معينة. كذلك فإن على الحكومة الأمريكية اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة بغرض تقوية نجحها في منع نشوب الصراعات مثل تدعيم وتحسين قنوات الاتصالات والعمل المشترك فيما بين الوزارات المختلفة، بخاصة وزارتي الدفاع والخارجية[1] وتنمية مراكز للإنذار المبكر لتلك الصراعات بهدف تحسين ردود الأفعال إزاءها.

أيضا، هناك ضرورة لتفعيل وتحسين أداء البرامج السياسية والعسكرية الجارية في أمريكا، مثل مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية، أو برنامج

---

[1] http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/12/article13B.SHTML

التدريب والتعليم العسكري الدولي عن طريق زيادة تمويلها لدعم قدرتها الذاتية بهدف منع نشوب الصراعات وإقرار السلام، ومساعدة الجيوش الإفريقية على امتلاك زمام المبادرة والاضطلاع بمسئولياتها في مجالات منع نشوب الصراعات وإقرار الديمقراطية (Démocratie) وتحقيق التنمية في إفريقيا.[1]

المطلب الثاني

إستراتيجية الولايات المتحدة في إفريقيا

إن **الولايات المتحدة الأمريكية** (USA) وهي في سعيها للتصدي إلى الصراعات الإفريقية، وتفعيل دورها ليكون أكثر ايجابية يرى بعضهم أن على الولايات المتحدة أن تضع في حساباتها أمرين أساسيين هما:

أولا : إستراتيجية احتواء الصراعات قبل تفاقمها، التي مثلت ركنا أساسيا من الأركان التي قامت عليها السياسة الخارجية لإدارة **واشنطن** أثناء الحرب الباردة (la guerre froide).

ثانيا : أن تعي درس الحرب الباردة (la guerre froide)، الذي يؤكد على ضرورة العمل المشترك والتعاون مع الشركاء الديمقراطيين، مما قد يخفف الأعباء على أكثر من شريك، وبالتالي، إضفاء أكبر قدر ممكن من الشرعية على الدبلوماسية الأمريكية إزاء تلك الصراعات من جهة أخرى.

---

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة (إنهاء الحروب الإفريقية)
Http://acpss. Ahram. Org. eg./ahram/2001/1 read 21. htm

إن مسألة البحث عن شريك استراتيجي، يرعى المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية ليست بالأمر الهين، ومن الصعوبة بمكان، الدول الإفريقية التي تتمتع برصيد اقتصادي وسياسي على القيام بهذا الدور الخطير. وهنا تبرز دولة جنوب إفريقيا كمرشح قوي وهام، انطلاقا من إمكانياتها الاقتصادية والسياسية، وغني عن البيان علاقاتها المتميزة مع إدارة واشنطن، وهو ما يدفع للقول بأن صياغة شراكة إستراتيجية مع جنوب إفريقيا يجب أن تصبح حجر الزاوية وقاعدة صلبة لآلية منع نشوب الصراعات والتنمية الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، مما يتطلب من الولايات المتحدة تقديم دعم جاد لدولة جنوب إفريقيا، تشارك فيه الحكومة الأمريكية، ودون ذلك لن تتمكن **جنوب إفريقيا** من تحقيق دورها بفعالية كنموذج ملهم للديمقراطية في القارة الإفريقية.

إن من شأن تقديم الولايات المتحدة يد العون للقارة الإفريقية أن يمكنها من احتياز الآثار السلبية التي خلفتها اثنتان من أسوأ صور الفشل التي منيت بهما السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** وهما، **الفشل في الصومال** سنة(1993م)، والدور السلبي في منع كارثة الإبادة العرقية التي عرفتها **رواندا**.

ومما لاشك فيه، حتى إشعار آخر، لاتزال لعبة شد الحبل بين الحرب والفقر تمارس بكل تراجيديتها في القارة الإفريقية، ووفقا لما أصدرته الخارجية الأمريكية، فإن القارة الإفريقية بالكاد تتصدر قارات العالم في عدد الصراعات التي اندلعت رحاها سنة (2004م)، وتسببت في مصرع ما لايقل عن آلاف

الأشخاص كما حدث في **أنغولا، اريتريا، إثيوبيا، رواندا، الصومال، السودان**، والتي لن يكون آخرها مأساة **دارفور** بالسودان.

المطلب الثالث

تنامي الصراعات في إفريقيا

بينما تكابد دول افريقية أخرى من صراعات أقل حدة مثل: **بوروندي، تشاد، جيبوتي، السنغال، سيراليون، التوغو، ساحل العاج، زيمبابوي، أوغندا**، في حين نجد دول أخرى تعاني من اهتزازات في نظامها الداخلي واستقرارها مما قد ينذر أن يتطور إلى نزاع مدني خطير حال تفاقمه مثل الدول التي لها كثافة سكانية كنيجيريا. هذا الهاجس صرح به السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) **كوفي عنان** في أن يعبر عن حجم المأساة الإفريقية وتداعياتها المستقبلية، في تقريره غير المعتاد الاستثنائي في مايو سنة (2004م) الذي يحمل عنوان منع نشوب مثل هذه الحروب، أكد فيه على حقيقة هامة مؤداها أن القضية الأهم تبقى في نظره – ليس الدفاع عن الدول أو حماية الحلفاء فقط– هي الدفاع عن الإنسانية برمتها.

كذلك، جاءت تقارير أخرى تؤكد حقيقة تلك الصورة القاتمة للأحوال العامة في القارة الإفريقية، أبرزها التقرير الصادر عن المجلس الوطني للاستخبارات الأمريكية، الذي يثير حقائق جوهرية على مستوى إفريقيا، وهي أن إفريقيا تضم (23) دولة أفقر على مستوى العالم، وأن ما يقرب من (290)

مليون من الأفارقة يعيشون على أقل من دولار في اليوم، فضلا عن الآثار السلبية المتراكمة لأعباء المديونية الخارجية (يبلغ أكثر من (200) مليار دولارامريكي)، والتي تعيق أداءات الحكومات الإفريقية، فضلا عن تفشي الفساد وعرقلة الجهود الرامية للتخفيف من وطأة الفقر في القارة الإفريقية.

وهناك أيضا، تقرير صادر عن المجلس الوطني للاستخبارات، يقدر أن إفريقيا تشهد ما يقرب من (50%) من وفيات العالم بسبب الأوبئة المعدية، حيث توفي (5،11) مليون إفريقي بفعل عدوى الأيدز، الذي استأثرت به القارة بـــ (70%) من الحالات الجديدة لعدواه المدمرة في سنة (1998م). كما تشير بعض التيارات إلى وجود بعض المؤشرات الايجابية تشهدها القارة، منها ما يؤكده المسح الحديث لمجلس الحرية من أن (32) دولة افريقية من إجمالي (53) دولة في القارة، تتراوح أنظمتها السياسية في وقتنا الراهن ما بين دمقراطية أو على الأقل تمارس التعددية الحزبية وانتخابات حرة تتمتع بقدر كبير من المصداقية والنزاهة، خلافا لما كان سائدا في الثمانينيات، حيث خلت القارة الإفريقية من أنظمة دمقراطية إلا من أربعة أنظمة كانت تمارس التعددية الحزبية مثل: بتسوانا، السنغال، غامبيا، جزيرة موريس. وتشهد حاليا القارة العديد من التحولات الدمقراطية (Démocratie) على اختلاف مداها في أكثر من دولة.

المطلب الرابع

تفاؤل بالاهتمام الأمريكي

وإذا كان المهتمون بشئون القارة الإفريقية متفائلين بالاهتمام الأمريكي نحو القارة الإفريقية، الذي انطلق في عهد الرئيس الأمريكي **بيل كلنتون**، إلا أن الخط البياني التفاؤلي التصاعدي ما لبث أن انحسر تنازليا، نتيجة ما بين الوعود الأمريكية والتنفيذ. صحيح صدرت في البداية مؤشرات أمريكية ايجابية كانعقاد مؤتمر في البيت الأبيض لأول مرة عن القارة الإفريقية، واستمرار تدفق الوفود الأمريكية من مستويات مختلفة إلى إفريقيا، خاصة بعد زيارة **كلينتون** لستة دول افريقية في غضون إحدى عشرة يوما في مارس سنة (1998م)، وأيضا عقد المؤتمر الوزاري الإفريقي- الأمريكي لأول مرة في مارس سنة (1999م) بحضور ممثلي (50) دولة افريقية. رغم كل المؤشرات المذكورة، إلا أنها لم تحقق نتائج ايجابية من شأنها صياغة برامج عمل قابلة للتنفيذ.

أيضا، هناك تفاوتات على مستوى العلاقات الاقتصادية بإفريقيا، حيث تكفي الإشارة إلى أن نحو (58%) من حجم التجارة والاستثمار الأمريكي مع إفريقيا جنوب الصحراء- الذي يقل عن (1%) من الحجم الإجمالي للتجارة والاستثمار الأمريكي- يستأثر به أربع دول فقط، ثلاث دول منها منتجة للنفط وهي **الغابون وأنغولا ونيجيريا**، والأخيرة هي دولة **جنوب إفريقيا**.

وكانت السياسة الخارجية لإدارة **واشنطن**، لحقبة ما قبل نهاية **الحرب الباردة** (la guerre froide) قد اعتمدت على أربعة نظم ديكتاتورية غير

ديمقراطية، كحلفاء لها في إفريقيا وهي، **ليبيريا** تحت زعامة **صامويل دو**، **والصومال** بزعامة **محمد سياد بري**، **والزائير** بزعامة **سيسي سيكو**، **وأنغولا** بقيادة **جوناس سافيمبي**، أما في التسعينيات فقد سعت إدارة **كلينتون** للاعتماد على مجموعة جديدة من القادة في شرق ووسط القارة كشركاء **لواشنطن**، وهم **يول كاجام** في رواندا، **ميليس زيناوي** في **إثيوبيا**، **أسياس أفورقي** في **اريتريا**، **ويوري موسيفيني** في **أوغندا**، حيث كانت **واشنطن** تؤمن في قدرة هؤلاء القادة الأقوياء غير الديمقراطيين على تحقيق الاستقرار، وتكييف اقتصاديات بلادهم وفق توجيهات وإرشادات **صندوق النقد الدولي** (Fonds monétaire international) **والبنك الدولي** (Banque mondiale).

وبالتالي، فإن السياسة الأمريكية تقوم على تدعيم علاقاتها بالقوى الرئيسية في القارة، فاهتمت بتدعيم علاقاتها مع نيجيريا (أكبر شريك للولايات المتحدة في إفريقيا) وثالث مصدر للنفط لأمريكا. كما تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب إفريقيا كحليف استراتيجي بصفتها تمثل أكبر شريك تجاري لأمريكا في إفريقيا وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الإفريقي. إلى جانب تركيز إفريقيا على بعض المحاور الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية، ومن أهم هذه المحاور منطقة البحيرات الكبرى (Les grands lacs)، والقرن الإفريقي، ثم الدور الأمريكي المتزايد في الأزمة السودانية حول **دارفور**، وتدويل القضية السودانية.

وإجمالا، فإن السياسة الأمريكية في إفريقيا تقوم على عدة توجهات رئيسية أهمها التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لممارسة

دور السيادة (Le Souverainete) فيها. وأن تتضمن الأجندة الإفريقية – الأمريكية محاور أساسية منها الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة الدولية، العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب (Le terrorisme) من وجهة الرؤية الأمريكية، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، ولكن في ظل إطار من **المشروطية الاقتصادية السياسية** يسعى إلى فرض النمط الغربي للتنمية على الدول الإفريقية.[1]

[1] Http://www.aljazera.net/new/aspx/print.htm27/4/2005